المملكة تخفض الإنفاق وتجري إصلاحات لتقليص عجز الموازنة

السعودية تتحدى انخفاض النفط.. وتعالج العجز

الموازنة احتوت على أكبر تغيير في السياسة الاقتصادية خلال 10 سنوات وتضمنت إصلاحات حساسة

المملكة لا تعول على تعافٍ كبير لأسعار الخام قريباً بل تستعد لبقاء الأسعار منخفضة لعدة سنوات

الريال لأدنى مستوياته منذ 1999 بسبب مخاوف من أن تضطر الرياض للتخلي عن ربط عملتها بالدولار

محللون: الأسواق ستتفاعل بإيجابية مع الموازنة لأن العجز في 2015 جاء أقل مما كان يخشاه كثير من المستثمرين

النفقات العسكرية والأمنية للسعودية في 2015 زادت نحو 20 مليار ريال

وكالات: أعلنت السعودية عن خطط لتقليص العجز القياسي في موازنتها الحكومية من خلال خفض الإنفاق وإجراء إصلاحات في منظومة دعم الطاقة والسعي لزيادة الإيرادات من الضرائب وعمليات الخصخصة في الوقت الذي تضررت فيه المالية العامة للمملكة جراء هبوط أسعار النفط.

وتنطوي موازنة 2016 التي أصدرتها وزارة المالية امس الأول على أكبر تغيير في السياسة الاقتصادية للمملكة خلال ما يزيد على 10 سنوات وتتضمن إصلاحات حساسة.

وتشير خطة الموازنة إلى أن المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم لا تعول على تعاف كبير لأسعار الخام قريبا بل تستعد لبقاء أسعار النفط منخفضة لعدة سنوات.

وكان صندوق النقد الدولي حذر في أكتوبر الماضي من أن الاحتياطيات المالية للسعودية ستنفد في غضون 5سنوات إن لم ترشد نفقاتها.

وقال مسؤولون إن الحكومة السعودية سجلت عجزا قدره 367 مليار ريال (97,9 مليار دولار) أو ما يعادل 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015. وتهدف خطة موازنة 2016 لخفض العجز إلى 326 مليار ريال بما يخفف الضغط على الرياض لتمويل المصروفات من خلال تسييل أصول خارجية وإصدار سندات.

وقالت وزارة المالية إنها ستعمل على «مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها لتراعي جودة وكفاءة التنفيذ من جهة وتتوافق مع الأولويات والتوجهات والاحتياجات التنموية والمتطلبات المالية والتمويلية من جهة أخرى».

وسيلعب نجاح خطة الموازنة أو فشلها دورا رئيسيا في الحفاظ على ثقة أسواق المال في الرياض.

ومع اتساع العجز نزل الريال في سوق العقود الآجلة إلى أدنى مستوياته منذ عام 1999 بسبب مخاوف من أن تضطر الرياض في نهاية المطاف إلى التخلي عن ربط عملتها بالدولار الأميركي.

تباطؤ نمو الناتج المحلي

وقال مدير منطقة الخليج لدى مجموعة أشمور لإدارة الصناديق في الرياض جون سفاكياناكيس «يبدو أنه جرى تفعيل أدوات الانضباط المالي في النصف الثاني من هذا العام بدلا من الانتظار».

غير أن من المتوقع أن يتضرر الناتج المحلي الإجمالي - الذي بلغ 3,3٪ هذا العام - بسبب خفض الإنفاق الذي يؤثر سلبا على قطاع البناء ورفع أسعار الوقود والكهرباء الذي يقلص إنفاق المستهلكين.

وقالت كبيرة الاقتصاديين ببنك أبوظبي التجاري، مونيكا مالك «نتوقع تباطؤ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بشدة في 2016 وإن كان سيظل إيجابيا».

ولم تكشف وزارة المالية عن متوسط سعر النفط الذي تستند إليه تقديرات موازنة 2016 لكن خبراء اقتصاديين قدروه بحوالي 40 دولارا للبرميل. ويستخدم هذا السعر كأداة حسابية ولا يعني بالضرورة أن الرياض تتوقع وصول سعر النفط إلى هذا المستوى.

وأشارت أرقام كشف عنها وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي عادل فقيه إلى أن تكلفة مشاركة السعودية في التحالف الذي تقوده لقصف الحوثيين في اليمن منذ مارس لم تكن عاملا رئيسيا في الموازنة.

وقال فقيه إن النفقات العسكرية والأمنية للسعودية في 2015 زادت نحو 20 مليار ريال.

إعادة تسعير الوقود جزء من التدابير الجديدة التي أدخلتها السعودية لمواجهة انخفاض أسعار النفط (أ.ف.ب)

تخفيض الإنفاق غير المبرر

أكد وزير الدولة السعودي محمد آل الشيخ أن المملكة نجحت في الحد من الإنفاق غير المبرر في النصف الأخير من 2015، إلى جانب إعدادها ميزانية «رفع كفاءة الإنفاق للعام المقبل 2016». واعتبر آل الشيخ في مقابلة مع «العربية» أن توجيهات ضبط الإنفاق بدأت مع صدور الأمر الملكي بضبط الإنفاق، لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية برئاسة الأمير محمد بن سلمان، الذي قدمت له دراسة تكشف أن مؤسسات الدولة تنفق أكثر من 30٪ من مخصصاتها في الربع الأخير من كل سنة.

وأرجع وزير الدولة السعودي، سبب زيادة «الإنفاق غير المبرر في نهاية السنة» إلى أن «البيروقراطية تحاول أن تصرف كل المبالغ المرصودة لها حتى تحاول أن تحصل على نفس المبالغ أو أكثر منها في السنة المقبلة». وكشف آل الشيخ أن الإجراءات التي اتخذت من قبل مؤسسات الدولة المختلفة بموجب توصيات مجلس الشؤون الاقتصادية، نجحت في منع تفاقم الزيادة في الإنفاق والتي كانت ستصل بحجم الإنفاق إلى 1,2 تريليون ريال وسيكون هذا أعلى حجم تاريخي تصل له ميزانية المملكة.

معدل الضرائب في المملكة منخفض

رويترز: قال رئيس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية خالد الفالح إن المملكة أكثر قدرة من المنتجين الآخرين على الصمود في مواجهة الهبوط الحالي لأسعار النفط متوقعا أن تصبح السوق أكثر استقرارا خلال 2016.

وقال الفالح في مؤتمر صحافي «السعودية أكثر قدرة من غيرها على الانتظار لحين تحقيق هذا التوازن في السوق».

وأضاف «سياستنا الإنتاجية واضحة.. سنلبي طلب عملائنا ولن نتركهم يعانون من نقص في الطاقة».

وأشار الفالح إلى أن هبوط أسعار النفط سيقلل الاستثمارات الجديدة في الإنتاج عالميا وسيحفز الطلب العام المقبل.

لكنه أضاف «سنواصل استثمارات النفط والغاز رغم هبوط أسعار الخام».

وأكد الفالح في مقابلة مع «العربية» أن البيئة الاستثمارية في السعودية ليس لها مثيل في الصين أو أميركا أو حتى في دول أوبيك، مشيرا إلى أن معدل الضرائب في السعودية منخفض، والمستثمر السعودي يدفع فقط الزكاة وهي ليست نسبة عالية.

183 مليار ريال للتحول الاقتصادي

وصف وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، عادل فقيه، مخصص دعم الميزانية السعودية 2016 بمبلغ 183 مليار ريال، بأنه بند يظهر لأول مرة في النفقات الهدف منه تمويل برنامج التحول الاقتصادي بالمملكة.

وقال فقيه لـ «العربية» إن هذا المخصص الذي يمثل مبالغ كبيرة، سيستخدم في دعم الميزانية، وتمويل المشاريع الجديدة، وإعادة النظر بالمشاريع القائمة، وتقييم بعض المشاريع وتوفير الدعم لها.

واعتبر أن هذا التمويل سيوفر فرصة لبناء مشاريع جديدة، ستكون أكثر تركيزا على تحقيق أهداف التحول وإعادة هيكلة اقتصاد المملكة، ليصبح اقتصادا قويا قادرا على مواجهة المستقبل بشكل أقل اعتمادا على النفط وأكثر اعتمادا على مجموعة متنوعة من الإيرادات. وأشار إلى تبني ميزانية السعودية 2016 إلى توصيات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية، برفع كفاءة الإنفاق وتوجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقا على المدى المستقبلي. وأوضح أن الميزانية الجديدة تضمنت ضخ الإنفاق على المناطق والأولويات والاحتياجات التي ترفع عوائد هذا الإنفاق وتعزز مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي.

الواقعية طغت على تقدير الميزانية

قال وزير المالية السعودي د.إبراهيم العساف إن إعداد ميزانية المملكة اتخذ النهج الواقعي لتطورات الاقتصاد العالمي، موضحا أن مجلس الشؤون الاقتصادية اتخذ إجراءات منذ بداية العام بتوجيه مؤسسات الدولة بأن يوجه الإنفاق إلى التنمية المستدامة ورفع كفاءة الاقتصاد.

وتابع: «كنا واقعيين عندما بلغ معدل سعر النفط 95 دولارا للبرميل، لكن الأمور اختلفت بشكل كبير»، مؤكدا مواصلة النهج الواقعي في تقدير إيرادات البترول للعام المقبل 2016.

وأوضح العساف في مقابلة مع «العربية»، أن المملكة استطاعت ضبط النفقات في الربع الأخير من ميزانية العام الحالي بشكل لافت، على الرغم من المستجدات التي وصفها بأنها كانت أكبر من مبلغ الـ 115 مليار ريال التي شكلت الزيادة في الإنفاق الفعلي عما هو مقدر أساسا في بداية العام.

وأرجع العساف نجاح الحكومة في ضبط الإنفاق العام إلى الحد من التعيين والانتدابات، بجانب التركيز على تحقيق الهدف بأنه «لا تتجاوز حصة الربع الأخير من الميزانية 25٪ من النفقات، في حين كان هذا الربع سابقا يستحوذ على أكثر من 30٪ من الإنفاق».

الشطي: النفط الكويتي بـ 27 دولاراً فبراير المقبل

كونا: توقع محلل نفطي أن يصل سعر النفط الكويتي إلى 27 دولارا للبرميل في شهر فبراير المقبل، حيث تسهم عودة النفط الإيراني للسوق مع رفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي في اتجاه الأسعار في المزيد من الانخفاض.

وقال المحلل النفطي الكويتي محمد الشطي إن هذه التوقعات مبررة ويجمع عليها عدد من المحللين والبيوت الاستشارية العالمية إذ إن العودة للنفط الإيراني بنحو 500 ألف برميل يوميا كما هو متوقع في فبراير سيكون لها تأثير في زيادة الخصومات الشهرية ضمن تسعيرة النفوط الخليجية.

وأضاف الشطي أن التوقعات ترى أن عودة النفط الإيراني مع رفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي سيسهمان في خفض أسعار نفط خام برنت إلى 32 دولارا للبرميل، مما يعني أن يكون سعر برميل النفط الكويتي نحو 27 دولارا وهذه الأسعار ستكون وسط ضغوط ارتفاع المعروض من النفط في السوق. وأوضح أن تلك المعطيات سيكون لها بالطبع تأثير في زيادة الحسومات الشهرية ضمن تسعير النفوط الخليجية خصوصا في الأسواق الآسيوية لمصلحة المشتري مع ارتفاع الفروقات بين نفوط الإشارة وارتفاع الوتيرة بين مختلف المتنافسين وتقديم مرونة إضافية للمحافظة على الأسواق.

وذكر أنه رغم ذلك كله فإن تصريف نفط إضافي جديد ليس من السهولة من دون وجود منافذ آمنة تتمثل في طلب جديد في السوق أو على حساب منتجين آخرين لذلك يبقى الأمر مقيدا ومحدودا.

أرضية خصبة

وعن التحديات التي تواجه المنتجين بين أنه منذ انتهاء المؤتمر الوزاري لمنظمة (أوبيك) في 4 ديسمبر الجاري يلاحظ المراقبون وجود سباق محموم بين المنتجين متمثلة بتصريحات نفطية نارية مشحونة وهبوط في أسعار النفط وتوقعات بشأن قاع أسعار النفط.

وأفاد الشطي بأنه وسط تلك الأجواء ينشط المضاربون مما يزيد وتيرة التقلبات والتذبذبات في أسواق النفط وهو تطور ليس في مصلحة المنتجين جميعا وإن كان بدرجات مختلفة.

وقال إن أجواء ضعف أسعار النفط الخام خلال 2016 ستهيئ أرضية خصبة مشتركة للوصول إلى توافق بين المنتجين ربما مع نهاية 2016 خصوصا في ظل اختلال ميزان السوق مع ارتفاع المعروض في النصف الأول من 2016 وتوقعات بلوغ أسعار النفط القاع «مما دفع العديد من المنتجين إلى تغيير افتراضات الأسعار للموازنة».

وذكر أن «من المهم النظر في التحديات التي ستواجه المنتجين خلال 2016 التي ستوفر أرضية للتوافق بين المنتجين للمصلحة العامة واستقرار الأسواق»، مشيرا إلى أن حجم الزيادة في الطلب العالمي خلال 2016 سيبقى التحدي الأكبر أمام المنتجين.

زيادة الطلب

وعما إذا كان الطلب العالمي خلال 2016 سينمو بالقدر الكافي لاستيعاب الفائض في المعروض، قال إن هناك تباينا واضحا بين مختلف التوقعات حول الزيادة في الطلب التي تقع ضمن نطاق 1,2 و1,8 مليون برميل يوميا.

وأشار الشطي إلى أن الزيادة في مقدار الطلب «بالطبع هي الأفضل ومبعثها ضعف أسعار النفط الذي يشجع في تحفيز ارتفاع الاستهلاك العالمي ومقدار الزيادة مرتبط جدا بأداء الصين ومستوى الاستهلاك وأداء مؤشر التصنيع هناك ونجاح الإصلاحات الاقتصادية في الصين».

وأفاد بأن متوسط إنتاج (أوبيك) خلال 2015 بلغ 31,3 مليون برميل يوميا ووصل في شهر نوفمبر 2015 عند 31,7 مليون برميل يوميا دون اعتبار لأي زيادة يمكن توقعها من إيران أو العراق أو ليبيا مما يشكل تحديا أمام التوقعات لعام 2016 خصوصا لمستوى أسعار النفط.

وعن السوق الأميركي وتطوره وتأثير ذلك على ميزان الطلب والعرض خلال 2016 بين أن السماح ببيع النفط الصخري الأميركي يطرح التساؤلات التي ستجيب عنها بدقة الأيام المقبلة.

محمد الشطي

ضعف الأسعار سيهيئ أرضية خصبة مشتركة للوصول إلى توافق بين المنتجين بنهاية 2016

برودة الطقس ترفع أسعار النفط

سنغافورة - رويترز: استقرت أسعار النفط أمس، حيث عززت شدة برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا احتمالات زيادة الطلب على الخام غير أن المكاسب قد تكون ما زالت محدودة بسبب المخاوف بشأن حجم الإنتاج الذي يقترب من مستويات قياسية والذي أدى إلى هبوط الأسعار بمقدار الثلثين منذ منتصف 2014.

وبلغ سعر تداول خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة 37,02 دولارا للبرميل، بزيادة 21 سنتا بعد هبوطه أكثر من 3٪ أمس الأول.

وبلغ سعر تداول خام برنت القياسي 36,82 دولارا للبرميل بزيادة 20 سنتا لكنه مازال قريبا بفارق يقل عن الدولار من أدنى مستوى في 11 عاما الذي سجله في وقت سابق هذا الشهر.

غير أنه بينما قد يعطي الشتاء دعما للأسعار في المدى القريب ما زالت هناك مخاوف من أن نمو إجمالي حجم الاستهلاك من المنتظر أن يتلقى ضربة وسط إنتاج عالمي مازال عند مستويات مرتفعة بشكل غير مسبوق.

.. و«الكويتي» ينخفض إلى 28,8 دولاراً

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 47 سنتا في تداولات أمس الأول ليبلغ 28,80 دولارا مقابل 29,27 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط الخام أكثر من 3٪ أمس الأول وسط تخوف المستثمرين من احتمال تراجع أسعار الخام في العام الجديد وصدور بيانات يابانية أظهرت هبوط مبيعات النفط في رابع أكبر مشتر للخام في العالم إلى أدنى مستوياتها في 46 عاما لكن توقعات بطقس بارد حدت من هذا الانخفاض.

وانخفض سعر برميل نفط خام الإشارة مزيج برنت عند التسوية 1,27 دولار ليصل إلى مستوى 36,62 دولارا، كما انخفض سعر برميل الخام الأميركي عند التسوية 1,29 دولار ليصل إلى مستوى 36,81 دولارا.

الروبل لأدنى مستوى في 4 أشهر

موسكو - رويترز: هبط الروبل الروسي 1٪ أمس إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر عند 80 روبلا لليورو بسبب هبوط أسعار النفط ونهاية فترة دفع الضرائب الشهرية.

وهبط الروبل 0,98٪ أمام العملة الأوروبية الموحدة إلى 80,0 روبلا لليورو كما نزل 0,75٪ أمام العملة الأميركية إلى 72,77 روبل للدولار.

وانعكس الانخفاض الكبير في أسعار النفط والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية، على الاقتصاد الروسي المعتمد على النفط بشكل كبير في الأشهر الأخيرة.

وخسر الروبل نحو نصف قيمته في 2014، إلا انه استعاد بعض عافيته مع ثبات أسعار النفط والغاز هذا العام، ما جعل المسؤولين يعلنون أن أسوأ مراحل الأزمة قد مرت.